

بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا مولانا الامام العالم  
 العلامة الحجة القيامه فريد دهرية واوانه ورحمته واولاده  
 فدوره القوي المحققين ولسان العلم المدققين الشيخ الامام  
 احافظتها الائمة ابو الفتح ابن الشيخ الامام العالم الصالح الزاهد  
 عفيف الدين عبد العليم او قال نعمه الله تعالى رحمه واسلمته في  
 اعلايته امن سالت وقفل الله تعالى من رسالة اخيه بلورم الطلاق  
 هل يقع بغير ما اولا فيج فلا يلزم وهل يكون مكرها اذ وقع ولا يحتاج الى  
 التنية او كانه فضاح البها اولا هذا ولا ذاك ذكرت انك وجدت  
 ابيانا من نظم الشيخ الامام سراج الدين ابن بكر بن علي حبي الجليل  
 رحمه الله تعالى ذكر فيها حكم هذه المسئلة وذكر فيها استدلالات الامام  
 ابن حنيفة رحمه الله وصاحبيه وذكر فيها اختيار شيخه موفق الدين  
 علي بن ابي نوح قول ابن حنيفة في عدم الوقوع في اكلف بالزوم وهو انما  
 في الوقوع فيما لو حلف بلفظ على الطلاق ثم ذكر فيها اختيار شيخه موفق  
 الدين في عدم الوقوع في اللفظين جميعا عند الضرورة وهي هذه قول  
 بلورم الطلاق بلا زهر كما قال على ابي الامام وان يؤتى والكل عند هذا طلاق  
 ان يؤتى كره المختار فيه على السواء في حلفه على قولها اذا ونفوله  
 في قول بلورم يؤتى وله في الضرورة في كل قولنا ان لا يطلق سبل ابي نوح  
 المراد به وذكر انك رأيت فتوى لبعض اهل العصر بالوقوع وهو في اجز  
 لبعضهم لعدم الوقوع في غير من محله في ذلك وانما شكله على لاسر والسنس  
 على كل حكم فطلبت مني بيان الحكم في ذلك وسيا ان العيص الحتم عليه  
 طلني عليه الفتوى فاجتهدت ان اطلب وساعت في اجواب ريبا التوا

ناله

من الله الكرم الوهاب والله الموفق المصوب اقول لا بد من مزيد  
 قاعدة يبي عليها الحكم في المسئلة الاصل ان احقيقة قد تترك بدلالة  
 الاستعمال والعادة لان الكلام موضوع للاستعمال الناس وحاجتهم  
 فيصير الجاز استعمالا لم يحقبة اذ ذكر في الاسلام على الروي  
 في اصول الفقه وقال اخوه الامام صدور الاسلام رحمه الله في صولته  
 تفرط في كل الناس ينصرف الى احقيقة ولا ينصرف الى الجاز لان اغلب  
 استعمال الجاز عادة فحينئذ ينصرف الى الكلام الجاز لان التكرار لا يوجب  
 والناس يفهمون من الكلام استعمالا عادة فيصرف مطلقا لكلام الجاز  
 صير استعمال احقيقة كاحقيقة بل يباد الجاز ان احلي احقيقة في الاستعمال  
 لانه اخف واصح فان تعارف الناس استعماله له شيء مما كان ذلك حكم  
 الاستعمال كاحقيقة فيه وما سوى ذلك لا يعد عرفا بل هو عرف  
 لا يثبت له الا بقرينة والعرف ما استقر عليه النفوس من حيث  
 قضاء العقل وبقية الطبع السليمة بالقول في الواجب في باب  
 الوكالة بالسبع والشركي ذكر احقيقة والعرف وقال والعرف انك  
 وقال في موضع اخر والعرف ما ضمه احقيقة قال في النهاية قوله امك اي  
 اقول وفي شأنه ان اي اقوي طر يجر في العباد ثم من القياس في المبسوط  
 القصد الثابت بالعرف كالقصد بالمتن فاذا عرفت هذه القاعدة القوي  
 التي تبي عليها اصحابنا اكثر الامكام في الايمان وغيرها وضوحا على اكثر  
 من المسائل لكن خرج مسئلة هذه عليها تقول بان الملقط للزوم  
 ولقطعت ان موضوعان في احقيقة للوجوب لكن يجب استعمالها في العرف في هذه  
 المسئلة بين الطلاق والوقوع وكل اوصي ووقع زوم الطلاق ويكون

